Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2026, VOL. 07, NO. Special (1), 143-152, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2026592

The implications of fiscal policy instruments on exchange rate policy for the period (2004–2023)

Nada A. A. Dawood[1*], Qahtan L. A. Al-Rubaie[2]
[1,2] Department of accounting and financial control, college of business economics, Al-Nahrain university, Baghdad, Iraq
nada.a.alwan.eco24@ced.nahrainuniv.edu.iq , qahtan@nahrainuniv.edu.iq

Article information:
Received: 30–03–2025
Revised: 30–04– 2025
Accepted: 04–05– 2025
Published: 25–03– 2026

***Corresponding author:**
Nada A. A. Dawood
nada.a.alwan.eco24@ced.nahrainuniv.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research deals with the complex relationship between fiscal policy tools and exchange rate policy in Iraq. Where the exchange rate is one of the important economic indicators that reflect the state of economic stability of the state, and is greatly affected by changes in fiscal policy, especially in light of excessive dependence on oil revenues and fluctuations in global prices, hence the problem of the study stems from the challenges faced by the Iraqi economy due to its great dependence on oil revenues, which leads to fluctuations in the exchange rate The study seeks to answer how different fiscal policy tools affect exchange rate policy. The study found that public revenues, which rely heavily on oil, play a crucial role in stabilizing the exchange rate. Public spending, whether current or investment, also affects the value of the local currency, as the rise in current spending can lead to inflationary pressures, which increases exchange rate fluctuations, and the impact of both the public budget and public debt on exchange rate policy, as it appears that the fiscal deficit and high public debt can lead to Pressure on the local currency. The study emphasizes the importance of economic diversification and increasing non-oil revenues to ensure the stability of the exchange rate.

Keywords: Fiscal policy, exchange rate policy, public revenues, public spending, public budget, public debt.

Conclusions:

1. Fiscal policy instruments directly affect fluctuations in the Iraqi dinar exchange rate, as expansionary and contractionary policies play a crucial role in determining demand for domestic and imported goods.
2. The Iraqi economy relies heavily on oil revenues, making it vulnerable to fluctuations in global oil prices, which negatively impacts exchange rate stability.
3. High public spending, especially current expenditures, can lead to inflationary pressures, increasing exchange rate volatility and affecting citizens' purchasing power.
4. A devaluation of the exchange rate leads to an increase in public expenditures, particularly wages, salaries, and commodity-related spending, which contributes to a higher fiscal deficit.
5. Weak economic diversification and increased dependence on oil revenues threaten financial and economic stability, highlighting the need for effective strategies to diversify sources of revenue.

انعكاسات أدوات السياسة المالية على سياسة سعر الصرف للمدة (2004-2023)

ندى عبد علوان داود[1*]، قحطان لفتة عطية الربيعي[2]
[1،2] قسم الرقابة المحاسبية والمالية، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، بغداد، العراق
nada.a.alwan.eco24@ced.nahrainuniv.edu.iq , qahtan@nahrainuniv.edu.iq

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: 2025 –03–30
- تاريخ ارسال التعديلات: 2025 –04–30
- تاريخ قبول النشر: 2025 –05–04
- تاريخ النشر: 2026 –04–25

***المؤلف المراسل:**
ندى عبد علوان داود
nada.a.alwan.eco24@ced.nahrainuniv.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:
يتناول هذا البحث العلاقة المعقدة بين أدوات السياسة المالية وسياسة سعر الصرف في العراق. حيث يُعتبر سعر الصرف أحد المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعكس حالة الاستقرار الاقتصادي للدولة، ويتأثر بشكل كبير بالتغيرات في السياسة المالية، خاصة في ظل الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وتقلبات الأسعار العالمية، ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة في التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي بسبب اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية، مما يؤدي إلى تقلبات في سعر الصرف التي تتأثر بتغيرات الأسعار العالمية، حيث تسعى الدراسة للإجابة عن كيفية تأثير أدوات السياسة المالية المختلفة على سياسة سعر الصرف. وتوصلت الدراسة إلى أن الإيرادات العامة، والتي تعتمد بشكل كبير على النفط، تلعب دورًا حاسمًا في استقرار سعر الصرف. كما أن الانفاق العام، سواء كان جاريًا أو استثماريًا، يؤثر على قيمة العملة المحلية، حيث يمكن أن يؤدي الارتفاع في الانفاق الجاري إلى ضغوط تضخمية، مما يزيد من تقلبات سعر الصرف، كما يتبين تأثير كل من الموازنة العامة والدين العام على سياسة سعر الصرف، حيث يُظهر أن العجز المالي وارتفاع الدين العام يمكن أن يؤديان إلى ضغوط على العملة المحلية. وتؤكد الدراسة على أهمية التنوع الاقتصادي وزيادة الإيرادات غير النفطية لضمان استقرار سعر الصرف.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، سياسة سعر الصرف، الإيرادات العامة، الانفاق العام، الموازنة العامة، الدين العام.

المقدمة:

تُعتبر السياسة المالية أحد الأدوات الحيوية التي تعتمد عليها الحكومات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمتلك مجموعة من الأدوات التي تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل بشكل عادل.

بالإضافة إلى ذلك، يمثل سعر الصرف أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حالة الاستقرار الاقتصادي للدولة، حيث يربط بين الاقتصاد الداخلي والاقتصاد الخارجي. وفي السياق العراقي، تأثرت سياسة سعر الصرف بشكل كبير بالتغيرات في أدوات السياسة المالية، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية المعقدة التي شهدها البلد منذ عام 2003. وقد ساهم الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في تقلبات سعر الصرف، مما أدى إلى تقلبات في سعر الصرف مرتبطة بتغيرات أسعار النفط العالمية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على العلاقة المعقدة بين السياسة المالية وسياسة سعر الصرف، مما يساعد على فهم العوامل المؤثرة في استقرار العملة الوطنية. كما يساهم البحث في تقديم توصيات لصانعي السياسات لتحسين استقرار الاقتصاد العراقي من خلال إدارة فعالة للسياسة المالية.

مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث من التساؤل الآتي:

هل أنعكست أدوات السياسة المالية على سياسة سعر الصرف في العراق خلال المدة (2004-2023)، في ظل الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وتقلبات أسعار النفط العالمية، وما هي مضامين هذه الانعكاسات على استقرار سعر الصرف.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها.... تؤثر أدوات السياسة المالية بشكل مباشر على تقلب سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية على الأمد الطويل.

هدف البحث:

تتمثل اهداف البحث بالآتي:

1. دراسة أثر السياسة المالية على سعر الصرف.
2. تحليل انعكاسات الإيرادات والنفقات العامة والموازنة العامة والدين العام على سياسة سعر الصرف.

3. تقديم توصيات لتحسين استقرار سعر الصرف وتعزيز النمو الاقتصادي.

حدود البحث:

الجدود الزمنية: يعتمد البحث على المدة الممتدة (2004-2023).

الحدود المكانية: العراق حالة دراسية.

المطلب الأول: أثر السياسة المالية على سعر الصرف:

نؤثر السياسة المالية على سعر الصرف من خلال ثلاث مسارات: (الدخل، مستوى الاسعار، سعر الفائدة)، حيث ان السياسة المالية التوسعية تعمل على زيادة السلع المستوردة هذا سيؤدي الى زيادة العجز التجاري وانخفاض سعر الصرف، اما السياسة المالية الانكماشية تعمل عكس ذلك، لذلك يكون تأثيرها على الدخل مشابهة لتأثيرات السياسة النقدية، اما فيما يخص مسار الأسعار فالسياسة المالية التوسعية تعمل على زيادة الطلب الإجمالي، لذلك ترفع أسعار الصادرات، مما يقلل من القدرة التنافسية للصادرات وبالتالي يؤدي الى انخفاض سعر الصرف، لذلك يكون تأثيرها على الأسعار مشابهة لتأثيرات السياسة النقدية ايضاً (كريانين، 2010، 61)، اما تأثير السياسة المالية على معدل الفائدة يختلف عن السياسة النقدية، حيث ان السياسة المالية التوسعية ترفع سعر الفائدة لان الحكومة تقوم ببيع السندات لتمويل العجز، وبتالي يتسبب رفع معدل الفائدة الى تدفق رؤوس الأموال الى الداخل، وهذا يؤدي الى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، اما السياسة المالية الانكماشية تعمل على خفض معدلات الفائدة، حيث ان تمويل السندات سيقل (سحاب،2018، 13).

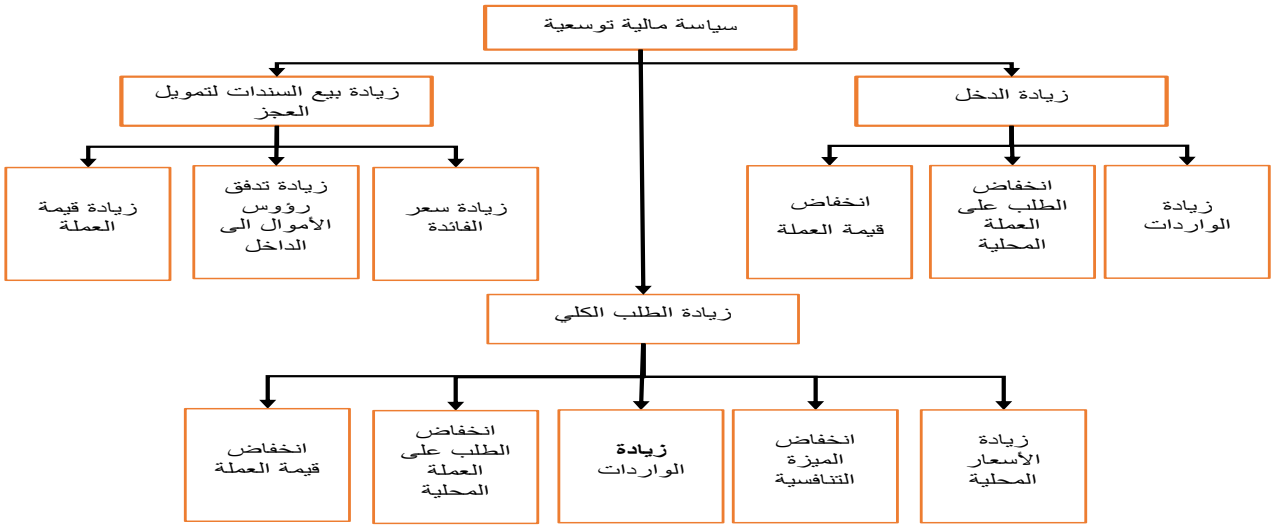

الشكل (1) قنوات انتقال أثر السياسة المالية على سعر الصرف

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على (سحاب، نادية، (2018)، دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة باتنة، الجزائر)

المطلب الثاني: تطور سياسة سعر الصرف في العراق بعد عام 2004:

وفقاً لقانون 56 لسنة 2004، الذي أعطى البنك المركزي الصلاحية الكاملة في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في البلاد، واعتبر هذا الأمر تحول جوهري وجذري في السياسة النقدية، كما أخذ البنك المركزي على عاتقة توفير العملة الأجنبية بالشكل الذي يغطي الطلب عليها، وتسديد قيمة الاستيرادات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى ذلك قيامه بسحب الفائض من العملة المحلية من خلال (نافذة مزاد العملة) بيع وشراء العملة الأجنبية، حيث تزامن ذلك مع عودة العراق إلى السوق الدولي بعد أن تم رفع الحصار الاقتصادي عنه، فضلاً عن ذلك حصوله على النقد الأجنبي الذي توقف منذ التسعينات بسبب الحصار، إلى جانب ذلك تم اصدار العملة العراقية ذات المواصفات العالمية، وتم استخدامها في جميع أنحاء العالم بشكل موحد. وفي السنوات التالية، تم اتخاذ تدابير أخرى مثل زيادة الرقابة على العملة الأجنبية، وتعزيز الاحتياطيات الأجنبية، وتنظيم عمليات الصرف (عاشور، 2021، 40).

ومن خلال متابعة بيانات الجدول (1) الذي يوضح سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2004-2023) نلاحظ ما يأتي:

- بلغ سعر الصرف في عام (2004) (1460) حسب سعر مزاد العملة و(1453) حسب سعر الصرف الموازي، وفي عام (2005) تدهور سعر الصرف ليصبح (1474) حسب

سعر مزاد العملة و(1472) حسب السعر الموازي، والأسباب وراء هذا التدهور، أسباب أمنية وسياسية نتيجة الغزو الأمريكي بعد عام 2003، والتي أدت إلى زعزعت ثقة المستثمرين والمتعاملين في الاقتصاد العراقي، مما دفعهم للتخلص من الدينار العراقي والتعامل بالعملة الأجنبية، ونتيجة لهذه الأوضاع ارتفع الطلب على الدولار، لأنها العملة الأكثر اماناً، لكن السلطة النقدية في العراق واجهت صعوبات قي توفير العملة الأجنبية الكافية، لتغطية الطلب المتزايد عليها، كذلك حصل ارتفاع في معدلات التضخم، مما أدى إلى انخفاض في القوة الشرائية وانخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل العملة الأجنبية (التقرير الاقتصادي السنوي، 2005، 10).

- شهدت المدة (2006-2008) تحسن سعر الصرف في السوقين المركزي والموازي، حيث ارتفع من (1391) الى (1172) دينار لكل دولار، ومن (1475) إلى (1203) دينار لكل دولار في السوق الموازي، بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام، والتي انعكست بظلالها على الإيرادات النفطية وارتفاع تدفق العملة الأجنبية إلى الاقتصاد العراقي، والتي مكنت السلطة النقدية في توفير العملة الأجنبية الكافية لتغطية الطلب المتزايد عليها.
- في حين شهدت المدة (2009-2011) استقرار سعر الصرف فقد بلغ (1170) ديناراً لكل دولار في السوق الرسمي، مع ارتفاع طفيف في السوق الموازي، على الرغم من ارتفاع أسعار النفط العالمية.
- بالمقابل شهدت المدة (2012-2014) أيضاً، استقراراً في سعر الصرف فقد بلغ (1166) ديناراً لكل دولار في السوق الرسمي، مع وجود انخفاض طفيف في السوق الموازي، والأسباب وراء استقرار سعر الصرف في السوق الرسمي يعود إلى تحسن الأوضاع الأمنية في بعض المناطق العراقية خلال هذه المدة، مما أدى إلى تحسن في وضع الاقتصاد العراقي والمناخ الاستثماري، وخلال هذه المدة شَهِدَ إنتاج النفط انتعاشاً، مما أدى إلى تدفق العملة الأجنبية إلى الاقتصاد العراقي مما ساعد على حصول استقرار في سعر الصرف.
- أيضاً شهدت المدة (2015-2019) استقراراً في سعر الصرف فقد بلغ (1182) ديناراً لكل دولار في السوق الرسمي وعلى الرغم من حصول تدهور في السوق الموازي، إلا أن سعر الصرف في السوق الرسمي استقر نسبياً، بسبب الإجراءات والسياسات التي اتبعها البنك المركزي للحفاظ على استقرار سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي، من خلال الاعتماد على الإيرادات النفطية والاحتياطيات الأجنبية في توفير السيولة الدولارية، مع حصول تقلب طفيف في عام 2017 (1184) ديناراً لكل دولار.
- في عام (2020) حدث ارتفاع كبير في سعر الصرف، حيث بلغ (1304) دنانير لكل دولار في السوق الرسمي، و بلغ (1234) ديناراً لكل دولار في السوق الموازي، وأن سبب هذا الارتفاع هو ما تسببت به جائحة (كوفيد 19) من تأثير في انخفاض الإيرادات النفطية، ومن ثَم انخفاض تدفق العملة الأجنبية، والتي تسببت في آثار سلبية في الأنشطة الاقتصادية وفي الاقتصاد العراقي ككل، مع انخفاض الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي، مقابل زيادة الطلب على الدولار، بسبب زيادة الاستيراد وتحويل العملة الأجنبية للخارج، كما ونلاحظ أن سعر الصرف في السوق الرسمي كان أعلى من سعر الصرف في السوق الموازي، والسبب يعود إلى أن المواطن العراقي توجهه إلى بيع الدولار في السوق الموازي ضنّاً منه بان السعر سوف يعود إلى المستوى السابق مما جعل هناك عرض دولاري في السوق الموازي يفوق الطلب غير المتزايد (التقرير الاقتصادي السنوي، 2020، 29).
- أما المدة (2021-2022) فقد ارتفع سعر صرف الدينار العراقي فيها مقابل الدولار الأمريكي إلى (1450) ديناراً لكل دولار، وهذا يعني انخفاضاً في قيمة الدينار العراقي بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة، حيث إن الأسباب وراء هذا الارتفاع هو ضعف الوضع الاقتصادي، وزيادة الطلب على الدولار، مع تراجع الايراد النفطي الذي بدوره يسبب ضغطاً على الميزان التجاري، وأن هذا الارتفاع يتسبب في آثار سلبية في الاقتصاد من خلال زيادة أسعار السلع التي يتم استيرادها، وضعف القدرة الشرائية للمواطنين (التقرير الاقتصادي،2022، 10).
- في عام (2023) أصبح سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1300) دينارٍ لكل دولار في السوق الرسمي، وهذا يشير إلى تحسن نسبي للدينار العراقي مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن السوق الموازي شهد ارتفاعاً كبيراً في سعر الصرف بلغ (1610) دنانير لكل دولار، وهذا الفرق بين السوقين الرسمي والموازي يشير إلى وجود بعض التحديات في الاقتصاد العراقي، والسبب وراء ارتفاع السعر في السوق الموازي، هو تزايد الطلب على الدولار من المضاربين والمستوردين. يتبين من خلال ذلك أن الحكومة نجحت في الحفاظ على استقرار السوق الرسمي، لكن ما زال السوق الموازي يواجه تحديات تحتاج إلى إجراءات رقابية أكثر فعالية (التقرير الاقتصادي السنوي، 2023، 9).

جدول (1) سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2004-2023)

السنة	سعر الصرف الرسمي	معدل التغيير السنوي %	سعر الصرف الموازي	معدل التغيير السنوي%
2004	1460	-	1453	-
2005	1474	0.958	1472	1.307
2006	1391	(5.630)	1475	0.203
2007	1217	(12.509)	1267	(14.101)

2008	1172	(3.697)	1203	(5.051)
2009	1170	(0.170)	1182	(1.745)
2010	1170	0	1185	0.253
2011	1170	0	1196	0.928
2012	1166	(0.341)	1233	3.093
2013	1166	0	1232	(0.081)
2014	1166	0	1214	(1.461)
2015	1182	1.372	1247	2.718
2016	1182	0	1275	2.245
2017	1184	0.169	1258	(1.333)
2018	1182	(0.168)	1209	(3.895)
2019	1182	0	1196	(1.075)
2020	1304	10.321	1234	3.177
2021	1450	11.196	1474	19.448
2022	1450	0	1497	1.560
2023	1300	(10.344)	1610	7.548

المصدر: البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث/ النشرة السنوية لسنوات متفرقة.
*** الأرقام بين القوسين تشير الى الإشارة السالبة**

المطلب الثالث: تحليل انعكاسات أدوات السياسة المالية على سياسة سعر الصرف

اولاً: انعكاس الإيرادات العامة على سياسة سعر الصرف:

تمثل الإيرادات العامة (المبالغ التي يتم جمعها من قبل الحكومة أو التي تدخل إلى خزينتها عبر وحداتها الاقتصادية المختلفة، سواء كانت هذه المبالغ تجمعها الحكومة مقابل خدمة او سلعة تقدمها للأفراد، أو استقطاعات إلزامية تفرض من قبل الدور الرقابي للحكومة على الأفراد، أو مبالغ تطوعية تقدمها حكومات اجنبية للحكومة (الشمري، الشمري، 2021، 124).

ومن خلال متابعة الجدول (2) الذي يوضح اتجاهات نمو الإيرادات العامة ومكوناتها الأساسية في الاقتصاد العراقي نلاحظ ما يأتي:

- يتكون هيكل الإيرادات العامة في العراق من الإيرادات النفطية (تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات) والإيرادات الضريبية (تمثل المبالغ المحصلة من الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات)، والإيرادات الاخرى التي تتضمن (إيجار الممتلكات الحكومية مثل المباني والأراضي، رسوم الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وغير المواطنين، حصة الحكومة من أرباح شركات القطاع العام).
- ارتفعت قيمة الإيرادات العامة من (32988850) مليون دينار عام (2004) الى (80616246) مليون دينار عام (2008)، نتيجة لتحسن أسعار النفط وزيادة كميات النفط المصدرة، بعد رفع الحظر عن الصادرات العراقية، ويتبين ذلك من خلال التقارب الكبير بين معدلات التغير السنوي للإيرادات العامة والإيرادات النفطية، حيث تسير كلاهما في نفس الاتجاه، والتي انعكست بظلالها على انخفض سعر الصرف من (1460) دينار لكل دولار إلى (1172) دينار لكل دولار، وهذا يعني أن الدينار العراقي قد أصبح أقوى، مما يشير إلى تحسن في استقرار العملة.
- في عام (2009) انخفضت الإيرادات العامة حيث بلغت (55243526) مليون دينار، أي بنسبة انخفاض قدرها (31.4%)، يعود هذا الانخفاض إلى الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط إلى (60) دولارًا للبرميل، نتيجة لتراجع الطلب العالمي على الطاقة بسبب الركود الاقتصادي (جودة، صالح، 2020، 25-26)، وبالرغم من الانخفاض نجد ان سعر الصرف استقر بسبب التدخل الحكومي والسياسة النقدية الداعمة. في حين ارتفعت الإيرادات العامة، بشكل ملحوظ خلال المدة (2010-2012)، بسبب الفوائض التي حققتها الإيرادات النفطية التي تجاوزت (100) دولار للبرميل (شهيب، 2019، 238)، وتحسن الوضع الاقتصادي للبلد، حيث كان لذلك أثر مباشر على سعر الصرف حيث أدى الى زيادة الاحتياطي الأجنبي وزيادة الثقة بالدينار العراقي، مما أدى الى انخفاض سعر الصرف الاسمي الى (1166) دينار لكل دولار في (2012).
- خلال المدة (2013 – 2021) شهدت الإيرادات العامة تذبذب، نتيجة تقلب أسعار النفط العالمية، فقد شهدت كل من الايرادات العامة والايرادات النفطية لعام (2015 و2016) تراجعًا كبيرًا. يعود ذلك إلى زيادة المعروض النفطي في الأسواق العالمية، مما ساهم في انهيار الأسعار إلى(49.49 و40.76) دولار للبرميل على التوالي (عيدان، 2022، 86)، وكانت نسبة المساهمة في الإيرادات العامة للإيرادات النفطية قد تجاوزت (77%)، وهذا الاعتماد المفرط يثير القلق بشأن الاستدامة المالية، حيث ارتفاع مستويات العجز والدين نتيجة للإنفاق العام المفرط، خصوصًا في ظل تراجع الإيرادات النفطية،

يعني أن الأجيال القادمة قد تتحمل أعباء مالية لقرارات اقتصادية اتخذها الجيل الحالي، مما قد يؤثر سلبًا على مستويات الرفاهية لديهم، بينما كانت نسبة مساهمة الايرادات الضريبية منخفضة، حيث لم تتجاوز 8% من إجمالي الإيرادات العامة إلا في ثلاث سنوات هي (2016) ، (2017) ، و(2020)، يعود هذا التحسن الجزئي إلى اتخاذ الحكومة بعض الإجراءات لزيادة الإيرادات غير النفطية، فقد بدء العمل بقانون التعرفة الكمركية الجديد (2015) الذي تم تطبيقه كبديل لضريبة إعادة الإعمار البالغة (5%) التي فُرضت في عام (2003)، فضلاً عن زيادة الرسوم على خدمات الهاتف، تذاكر السفر، والضرائب على دخل الشركات، بالإضافة الى رفع أسعار الرسوم لبعض الخدمات التي تقدمها الدوائر الحكومية (عيدان، 2016، 528). في حين شهدت الإيرادات العامة (2020) انخفاض نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية بسبب جائحة (كوفيد - 19) وبالرغم من ارتفاع الإيرادات الغير نفطية الا انها لم تكن كافية لتعويض الانخفاض في الإيرادات النفطية فقد شهدت نسبة إيرادات الضرائب الكمركية تحسنًا، نتيجة انخفاض حصة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة. هذا التحسن يشير إلى أهمية تنويع مصادر الإيرادات في ظل التقلبات التي تواجهها الإيرادات النفطية (التقرير الاقتصادي السنوي، 2021، 46).

- شهدت الايرادات العامة في عام (2023) انخفاض بنسبة (16%) حيث بلغت قيمتها (135681266) مليون دينار مقابل (161697437) مليون دينار في سنة (2022)، نتيجة الانخفاض في أسعار النفط العالمية والتي القت بظلالها على انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (19%)، في حين تجاوزت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية (91,7%) من الإيرادات العامة ، وعلى الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية وارتفاع الإيرادات الغير نفطية، نلاحظ تراجع سعر الصرف إلى (1300) دينار لكل دولار عام (2023)، بسبب التدخل الحكومي والسياسة النقدية الداعمة (التقرير الاقتصادي السنوي، 2023، 14).
- يسهم الاستقرار في الإيرادات العامة الى الاستقرار في سعر الصرف من خلال توفير السيولة النقدية المنتظمة للحكومة، كما تساهم الارتفاع في الإيرادات، خاصة من مبيعات النفط، في تعزيز الاحتياطيات النقدية. والعملة الأجنبية التي تدعم قيمة العملة المحلية، كما أن تقلب الإيرادات العامة خاصة الإيرادات النفطية يمكن أن يؤدي إلى تقلبات في سعر الصرف نتيجة تقلبات أسعار النفط.

من هنا ترى الباحثة أن التذبذب في الإيرادات العامة بين الارتفاع والانخفاض يعود إلى طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي المعتمد على الإيراد النفطي الخاضع لتقلب سعر النفط في السوق العالمي. وبسبب ضعف الحكومة في الاهتمام بتنويع الإيرادات غير النفطية، وضعف الاهتمام بالتنويع الاقتصادي، فضلا عن تراجع الإيرادات الضريبية نتيجة ضعف الوعي الضريبي وضعف حملات التحصيل والمتابعة لكافة الأنشطة كل هذا جعل من سياسة سعر الصرف أسيرة التقلبات في أسعار النفط الخام والايرادات النفطية والاحتياطيات الأجنبية، لتمويل الانفاق الحكومي المتزايد.

جدول (2) الإيرادات العامة ومكوناتها الأساسية في العراق للمدة (2004-2023) **(مليون دينار عراقي)**

السنة	الإيرادات العامة (1)	معدل التغيير السنوي %	الإيرادات النفطية (2)	معدل التغيير السنوي %	الإيرادات الضريبية (3)	نسبة 1/2	الإيرادات الأخرى (4)	نسبة 1/3	نسبة 1/4
2004	32988850	-	32625108	-	89126	98.8	274616	0.2	0.8
2005	40435940	22.5	39453950	20.9	491570	97.5	490220	1.2	1.2
2006	49055540	21.3	46908043	18.8	593887	95.6	1553614	1.2	3.1
2007	54964849	12.	53163644	13.3	1762503	96.7	38702	3.2	0.07
2008	80616246	46.6	77589442	45.9	2918637	96.2	108167	3.6	0.1
2009	55243526	(31.4)	51752349	(33.2)	3335124	93.6	156052	6	0.2
2010	70178223	27	66923336	29.3	1503516	95.3	1751371	2.1	2.4
2011	103989088	48	102452810	53	1408184	98.5	128049	1.3	0.1
2012	119817222	15.2	117271044	14.4	2311139	97.8	235039	1.9	0.1
2013	113840075	(5)	111210715	(5.1)	2518683	97.6	110677	2.2	0.09
2014	105553850	(7.2)	97071979	(12.7)	1891538	91.9	6590333	1.7	6.2
2015	66،470،252	(37)	51312621	(47.1)	2226610	77.1	12931021	3.3	18.1
2016	53413446	(19.6)	44267063	(13.7)	3898068	82.8	5248315	7.2	9.8
2017	77422173	44.9	65071929	46.9	5809733	84	6540511	7.5	8.4
2018	106569834	37.6	95629820	46.9	5686203	89.7	5263811	5.3	4.9
2019	107566955	0.93	99216318	3.7	4014524	92.2	4336113	3.7	4

2020	63199689	(41.2)	54448514	(45.1)	86	4718189	7.4	4032986	6.3
2021	109081464	72.5	95270298	74.9	87،3	4536242	4.1	9274924	8.5
2022	161697437	48.2	153623277	61.2	95	3911397	2.4	4162763	2.5
2023	135681266	(16)	124428747	(19)	91،7	5913188	4.3	5339331	3.9

المصدر: البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث/ النشرة السنوية لسنوات متفرقة.
*** الأرقام بين القوسين تشير الى الإشارة السالبة**

ثانياً: انعكاس الانفاق العام على سياسة سعر الصرف:

يعبر الانفاق العام عن الالتزامات المالية والمدفوعات والمبالغ النقدية التي يتم انفاقها من قبل الحكومة لتلبية احتياجات ومستلزمات الأنشطة والمهام الموكلة إليهم. ويتحدد شكل الأنفاق من حيث غرضه وأهدافه، وحسب تصنيف نفقات الموازنة العامة يقسم الانفاق العام الى النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية (الوادي، العساف، 2009، 120).

ومن خلال متابعة الجدول (3) الذي يوضح اتجاهات نمو الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري نلاحظ ما يأتي:

- شهدت المدة من (2004-2006) ارتفاع الانفاق العام ليصل الى(37494459) مليون دينار عام (2006) بالمقارنة مع (31521427.9) مليون دينار عام (2004) وبنسبة مساهمة بلغت (84.9%) للأنفاق الجاري الذي بلغ (31870290) مليون دينار، ونسبة مساهمة بلغت (15%) للأنفاق الاستثماري، نتيجة إعادة بناء ما هدمه الاحتلال في عام (2003) وتعويض المتضررين وتمويل بعض المشاريع وهنا نلاحظ التركيز الكبير على الانفاق الاستهلاكي بالمقارنة مع الانفاق الاستثماري ، وهذا يعني ان الاستثمارات التنموية اقل مما هو مطلوب لتعزيز النمو الاقتصادي بالمقابل ارتفاع الانفاق الجاري الذي يؤدي الى الضغط على العملة المحلية .
- ارتفاع الانفاق العام من (39308348.5) مليون دينار عام (2007) الى (67277196.6) مليون دينار عام (2008)، بمقدار زيادة بلغ (27968848.1) مليون دينار. في حين انخفضت نسبة مساهمة الانفاق الجاري من (83.2%) الى (77.7%) وعلى الرغم من انخفاضها الى ان قيمتها المطلقة ارتفعت، بالمقابل ارتفعت نسبة الانفاق الاستثماري من (16.8%) الى (22.3%)، مما انعكس ذلك على انخفاض سعر الصرف من (1217) الى (1172) دينار لكل دولار، بسبب تحسن الانفاق الاستثماري والبنية التحتية والنمو الاقتصادي.
- في عام (2009) انخفض الانفاق العام ليصل الى (55589721.1) مليون دينار، مع ارتفاع نسبة مساهمة الانفاق الجاري الى (82.6%)، وانخفاض نسبة مساهمة الانفاق الاستثماري ليصل الى (17.4%)، بالمقارنة مع عام (2008)، وذلك بسبب الصدمة السلبية التي تعرضت لها أسواق الطاقة نتيجة الأزمة المالية العالمية.
- شهدت المدة (2010- 2013) زيادة في الانفاق العام من (61034201.8) مليون دينار الى (119127556.3) مليون دينار، بالمقابل انخفاض نسبة الانفاق الجاري من (74.5%) الى (66.1%) بالرغم من ارتفاع قيمته، وارتفاع في نسبة الانفاق الاستثماري من (25.5%) الى (33.9%)، نتيجة توجه الحكومة نحو المشاريع الاستثمارية، وبالرغم من الزيادة في الانفاق العام نجد ان سعر الصرف استقر عند (1166) دينار لكل دولار بسبب التدخل الحكومي والسياسة النقدية الداعمة، لجدارتها في السيطرة على مناسيب السيولة وتعقيم الاقتصاد.
- في حين شهدت المدة (2014-2016) انخفاض الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ليصل الى (73571003) مليون دينار عام (2016) وبنسبة مساهمة للأنفاق الجاري بلغت (74.9%) ونسبة مساهمة للأنفاق الاستثماري بلغت (25.1%) وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى حدوث صدمتين في الاقتصاد العراقي، حيث كان لهما أثر كبير على كافة المؤشرات لاقتصادية، تتمثل بالانخفاض في متوسط سعر تصدير النفط الخام من (91.63) دولار للبرميل عام (2014) إلى (44.729) دولار عام (2016)، أما الصدمة الثانية فهي تدهور الأوضاع الأمنية ، والذي تمثل بسقوط ثلاث محافظات تحت سيطرة الجماعات الإرهابية، مما تسبب في ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار من (1166) دينار لكل دولار الى (1182) دينار لكل دولار، بسبب ضعف قيمة العملة نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية ونسبة مساهمة الانفاق الجاري المرتفعة اتجاه الإيرادات العامة.
- شهدت المدة (2017- 2019) ارتفاع في الإنفاق العام من (75490115) مليون دينار عام (2017) إلى (111723523) مليون دينار عام (2019)، وكانت نسبة مساهمة الإنفاق الجاري (78.1%). وبلغت نسبة الإنفاق الاستثماري (21.9%)، بالرغم من الزيادة نجد ان سعر الصرف استقر عند (1182) دينار لكل دولار، نتيجة لجدارة السياسة النقدية لمواجهة وتعقيم الانفاق العام المتزايد.
- شهدت المدة (2020-2023) ارتفاع الإنفاق العام من (76082443) مليون دينار عام (2020) إلى (142435636) مليون دينار عام (2023) ، مع ارتفاع كل من الانفاق الجاري والاستثماري، حيث بلغت نسبة مساهمة الانفاق الجاري (83%) عام (2023)، وارتفاع نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري من (19.9%) عام (2020) الى (16.9%) عام (2023) ، لذلك نلاحظ استمرار هيمنة الإنفاق الجاري على الانفاق العام ساهم في زيادة الضغوط على سعر الصرف بين (2020) و (2021) ، وإن الزيادة الطفيفة في الإنفاق الاستثماري تشير إلى محاولة الحكومة لتعزيز النمو المستدام وتطوير البنية

التحتية، ومن المهم أن تستمر هذه الاتجاهات لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

- أن الارتفاع في الإنفاق العام يمكن ان يؤدي إلى ضغوط تضخمية إذا لم تدعمها زيادة في الإيرادات، مما قد يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، وإن العمل على ترشيد الإنفاق الجاري وتحسين كفاءته والإنفاق على المشاريع الاستثمارية يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي على المدى الطويل ويزيد الثقة في العملة المحلية، ويقلل الضغوط التضخمية ويدعم استقرار سعر الصرف.

الجدول (3) اتجاهات نمو الانفاق العام ونسبة مساهمة الانفاق الجاري والاستثماري للمدة (2004-2023) **(مليون دينار عراقي)**

السنة	الانفاق العام (1)	نسبة التغيير السنوي	الانفاق الجاري (2)	نسبة التغيير السنوي	الانفاق الاستثماري (3)	نسبة التغيير السنوي	نسبة 1/2	نسبة 1/3
2004	31521427.9	-	27597167.9	-	3924260	-	87.5	12.5
2005	30831141,7	(2.1)	27066123.7	(1.9)	3765018	(4)	87.7	12.3
2006	37494459	6.8	31870290	5.1	5624169	49.3	84.9	15.1
2007	39308348.5	4.8	32719938.2	2.6	6588512.3	17,1	83.2	16.8
2008	67277196.6	71.1	52301181.1	59.8	14976015.5	127.3	77.7	22.3
2009	55589721.1	(17.3)	45941062.5	(12.1)	9648658.6	(35.5)	82.6	17.4
2010	61034201.8	9.7	45480860,4	(1)	15553341.4	61.1	74.5	25.5
2011	79657666.3	30.5	60925553.4	33.9	18732112.9	20.4	76.4	23.6
2012	105139575.7	31.9	75788623.7	24.3	29350952	56.6	72.1	27.9
2013	119127556.3	13.3	78746806,3	3.9	40380750	37.5	66.1	33.9
2014	112192125	(5,8)	76741672.6	(2.5)	35459452.4	(12.2)	68.4	31.6
2015	82813611	(26.1)	56916476	(25.8)	25897135	(26.9)	68.7	31.3
2016	73571003	(11,1)	55162767	(3)	18408236	(28.9)	74.9	25.1
2017	75490115	2.6	59025654	77	16464461	(10.5)	78.1	21.9
2018	80873189	7.1	67052856	13.5	13820333	(16)	82.9	17.1
2019	111723523	38.1	87301000	30.1	24422523	76.7	78.1	21.9
2020	76082443	(31.9)	72873538	(16.1)	15216488	(37.6)	80.1	19.9
2021	102849659	26,2	89526686	22.8	13،322،973	(12.4)	87.1	12.9
2022	116959582	13.7	104941091	17.2	12,018,491	(9.7)	89.7	10.3
2023	142435636	21.7	118242777	12.6	24,192,859	101.2	83.1	16.9

المصدر: البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث/ النشرة السنوية لسنوات متفرقة.
*** الأرقام بين القوسين تشير الى الإشارة السالبة**

ثالثاً: انعكاس الدين العام على سياسة سعر الصرف:

عندما تتجاوز النفقات العامة الايرادات العامة تؤثر الموازنة العامة عجزا، ولغرض تمويل هذا العجز المقصود تقوم الحكومة بالاقتراض من مصادر داخلية وخارجية، ولكل مصدر اثارة وتبعاته الاقتصادية، فعندما تلجأ الحكومات إلى الاقتراض الداخلي فأنها تكسب الأموال المعدة للاقتراض للقطاع الخاص وعليه لابد ان يكون إنتاجية القطاع العام أعلى من إنتاجية القطاع الخاص لتحقيق الاهداف الاقتصادية، اما عندما تلجأ الدولة إلى الاقتراض الخارجي فأنها لا تزاحم القطاع الخاص، لكن بالمجمل زيادة الدين الحكومي بشقيه الداخلي والخارجي يعني زيادة أنفاق الحكومة من خلال تكلفة الاقتراض، وبالتالي لا بد أن يكون الغرض الأساسي من الدين الحكومي هو تمويل الإنفاق الاستثماري للمحافظة على حقوق الاجيال القادمة وليس لتمويل الإنفاق الجاري وبالتالي تتحمله الاجيال القادمة.

ومن خلال متابعة الجدول (4) الذي يوضح تطور اجمالي الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي في العراق نلاحظ ما يأتي:

- ان الدين العام الخارجي كان مرتفع جداً في عام (2004) نتيجة تراكم حجم المديونية ونسبة خدمة الدين قبل عام (2003) لكن اخذ بالانخفاض ليبلغ اجمالي الدين الخارجي (20554803) مليون دينار عام (2023)، نتيجة رفع العقوبات المفروض على العراق والتي انعكست بزيادة صادرات النفط الخام والتي القت بظلالها على ارتفاع الإيرادات النفطية وزيادة الاحتياطيات الأجنبية والتي اسهمت في تمويل الديون وفوائدها، فضلاً عن اتفاقية نادي باريس التي تم بموجبها إطفاء (80%) من ديون العراق (ناجي، عبد، 2023، 37).
- شهد الدين العام الداخلي ارتفاع ليصل الى (70557515) مليون دينار في عام (2023) بالمقارنة مع (5925061)

مليون دينار عام (2004) نتيجة زيادة الانفاق العام وبالخصوص الانفاق الجاري الذي أثقل كاهل الموازنة مقابل تذبذب حجم الإيرادات النفطية مما اضطرت الحكومة الى إلجوء الى الدين الداخلي لتمويل عجوزات الموازنة العامة.

- شهد اجمالي الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي انخفاض ليصل الى (91112318) مليون دينار في عام (2023) بالمقارنة مع (135555541) مليون دينار عام (2004)، نتيجة الأسباب التي تم ذكرها سابقاً الى جانب ارتفاع أسعار النفط العالمية التي ساهمت في توفير إيرادات كافية لتغطية النفقات العامة دون الحاجة للاقتراض، كما ساهم إقرار قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي عام (2022) في تخصيص النفقات وفقاً للحاجة الفعلية بدون عجز مخطط، وبالتالي تقليل الاعتماد على الدين العام، حيث تم توجيه النفقات بشكل اكثر فعالية لتجنب الاقتراض (كاظم، محمد، 2023، 627).
- ان ارتفاع الدين العام وخاصة الدين الخارجي، يمكن أن يؤدي إلى الضغط على العملة المحلية في حال عدم قدرة الحكومة على سداد الديون، ويمكن أن تستهلك تكلفة خدمة الدين (الفوائد والأقساط) جزءا كبيرا من الإيرادات مما يقلل القدرة على الإنفاق على القطاعات الأخرى ويزيد الضغط على العملة المحلية، فإن إعادة هيكلة الديون بما يتناسب مع القدرة المالية يمكن أن تخفف الضغوط على العملة المحلية وتدعم استقرار سعر الصرف.

جدول (4) تطور اجمالي الدين العام في العراق للمدة (2004-2023) **(مليون دينار عراقي)**

السنة	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين العام
2004	5925061	129630480	135555541
2005	6255578	105066720	111322298
2006	5307008	81418012	86725020
2007	4855324	72109684	76965008
2008	4455569	54658564	59114133
2009	8434049	52667550	61101599
2010	9180806	55597230	64778036
2011	7446859	52836030	60282889
2012	6547519	51536034	58083553
2013	4255549	49,908,298	54163847
2014	9520019	50375864	59895883
2015	32142805	52638006	84780811
2016	47362251	52234944	99597195
2017	47678796	73153440	120832236
2018	41822918	48625780	90448698
2019	38331548	36,490,000	74821548
2020	64246559	37837000	102083559
2021	69,912,394	31547650	101460044
2022	69495737	26883402	96379139
2023	70557515	20554803	91112318

المصدر: وزارة المالية العراقية، دائرة الدين العام (2004-2023).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. تؤثر أدوات السياسة المالية بشكل مباشر على تقلبات سعر صرف الدينار العراقي، حيث تلعب السياسات التوسعية والانكماشية دورًا حاسمًا في تحديد الطلب على السلع المحلية والمستوردة.
2. يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، وهذا يؤثر سلبًا على استقرار سعر الصرف.
3. ارتفاع الإنفاق العام، وخاصة النفقات الجارية، يمكن أن يؤدي إلى ضغوط تضخمية، مما يزيد من تقلبات سعر الصرف ويؤثر على القوة الشرائية للمواطنين.
4. يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة النفقات العامة، خاصة في الرواتب والأجور والنفقات السلعية، مما يسهم في زيادة العجز المالي.
5. أن ضعف التنوع الاقتصادي وزيادة الاعتماد على الإيرادات النفطية يهدد الاستقرار المالي والاقتصادي، مما يستدعي الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لتنويع مصادر الإيرادات.

التوصيات:

1. العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية مثل الضرائب والرسوم، مما يساعد في تقليل الاعتماد على النفط.
2. تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال ترشيد النفقات الجارية وزيادة الاستثمارات في المشاريع التنموية، مما يعزز من النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
3. تطوير سياسات نقدية مرنة تتماشى مع التغيرات في السياسة المالية، مما يساهم في تحقيق استقرار سعر الصرف.
4. تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية الحكومية، مما يسهم في زيادة الثقة في الاقتصاد المحلي ويجذب الاستثمارات الأجنبية.
5. وضع استراتيجيات فعالة للتعامل مع الأزمات الاقتصادية، بما في ذلك إنشاء صناديق طوارئ مالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سعر الصرف.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Banin, B. (2016). Ta'thir anzimat as'ar al-sarf 'ala al-numu al-iqtisadi (Doctoral dissertation). University of Chlef, Algeria.
2. Central Bank of Iraq. (2021). Annual economic report. Statistics and Research Department.
3. Central Bank of Iraq. (2023). Annual economic report. Statistics and Research Department.
4. Jawda, N. S., & Salih, I. S. (2020). Qiyas wa tahlil athar 'ajz al-muwazana al-'amma fi al-dayn al-'amm fi al-'Iraq li al-mudda *(2003–2016)*. Al-Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, 12(35).
5. Sahab, N. (2018). Dirasat al-'alaqa bayna si'r al-sarf wa al-siyasat al-iqtisadiyya al-kulliyya (Doctoral dissertation). University of Batna, Algeria.
6. Al-Shammari, M. S., & Al-Shammari, S. H. S. (2021). Waqi' wa afaq al-iradat wa al-nafaqat al-'amma wa mu'addalat al-tadakhkhum fi al-'Iraq (1990–2019). Journal of the College of Education for Humanities, 29.
7. Salih, U. (2011). Athar al-taghyur fi si'r al-sarf 'ala al-tawazun al-iqtisadi: Dirasat halat al-Jaza'ir (1990–2009) (Master's thesis). Institute of Economic, Commercial and Management Sciences, Algeria.
8. Abdelhaq, B. (2008). Athar takhfidh qimat al-'umla 'ala al-muwazana al-'amma li al-dawla: Halat al-Jaza'ir. Journal of Human Sciences, 31(B).
9. Eidan, F. M. (2016). Al-ikhtilalat al-haykaliyya fi al-iqtisad al-'Iraqi ba'd 2003 wa subul mu'alajatiha. Al-Mustansiriya University, Political and International Journal, (33–34).
10. Eidan, F. M. (2022). Al-siyasa al-maliyya wa al-naqdiyya fi al-iqtisad al-'Iraqi ba'd 2014: Ru'ya fi al-waqi' wa al-afaq al-mustaqbaliyya. American Journal of Economics and Business Administration, 5(9).
11. Kazim, B. J., & Mohammed, A. J. (2023). Qiyas athar al-dayn al-'amm 'ala si'r al-sarf fi al-'Iraq li al-fatra (2004–2022). Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, 15(46).
12. Krugman, M. (2010). Al-iqtisad al-duwali: Madkhal al-siyasat (Trans. M. I. Mansour & A. M. Atiya). Riyadh: Dar Al-Mareekh.
13. Mohammed, A. R. (2021). In'ikasat takhfidh si'r al-sarf 'ala al-muwazana al-'amma (Master's thesis). University of Baghdad, College of Administration and Economics.
14. Naji, O. M., & Abd, S. M. (2023). Dawr al-taghyirat fi haykal al-dayn al-'amm 'ala al-muwazana al-'amma fi al-'Iraq li al-mudda (2005–2020). Journal of Business Economics, 4(5).
15. Al-Wadi, M. H., & Al-Assaf, A. A. (2009). Al-iqtisad al-kulli. Amman: Dar Al-Maseera.
16. Wali, S. A., & Kazim, I. A. (2020). Athar taqallubat si'r al-sarf fi al-muwazana al-'amma. Hammurabi Journal, 38(8).
17. Younis, H. (2012). Al-iqtisadiyyat al-duwaliyya. Egypt: University Press